إستراتيجيات الاصحاح البيئي

الفصل الاول

المقدمة

تعد مهمة الحفاظ على البيئة العراقية وتحسين خواصها وحل مشاكلها والتناغم مع متطلباتها الوطنية والإقليمية والدولية من أهم التحديات التي تواجه وزارة البيئة. إن إعداد وتبني إستراتيجيات واضحة الأهداف والمعالم تتميز بالتكامل والمرونة وقابلية التطبيق في ضوء الموارد البشرية والمالية المتاحة يشكل ضرورة ملحة لصانعي القرار في العراق ويعد شرطاً مسبقاً ومتطلباً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

تعاني البيئة في العراق من مشاكل عديدة تعود مسبباتها إلى عوامل طبيعية وبشرية وسياسات خاطئة عزلت العراق عن العالم لسنوات طويلة نتيجة الحروب المتتالية والعقوبات الدولية المختلفة والحصار الإقتصادي المقيت. تسببت كل هذه العوامل وغيرها في ضغوطات كبيرة على البيئة ، وبالتالي فإن إستعادة نوعية البيئة الى ما كانت عليه يتطلب تضافر جهود كافة أصحاب العلاقة وعلى كافة المستويات في وضع الإستراتيجيات البيئية والبرامج التنفيذية إن وضع هذه الخطط بشكل يضمن تنفيذها وتحقيق اهدافها للتوجه نحو مستقبل واعد نعيش فيه والأجيال القادمة بأمان واستقرار في بيئة صحية ومستدامة، سوف يدعم أهداف العراق في الولوج الى المستقبل من خلال تبني استراتيجيات واضحة الاهداف تمتاز بالتكامل والمرونة ويكون تطبيقها واقعياً ومضمون النتائج.

إن المؤسسات الفاعلة على الارض والتي تعنى بالشأن البيئي في العراق تشمل مؤسسات حكومية تنفيذية وتشريعية (وزارة البيئة العراقية ولجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي ومديرية حماية وتحسين البيئة في اقليم كوردستان والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ضمن مجلس حماية وتحسين البيئة ومجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات) ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المتخصصة بالبيئة والمانحة مثل منظمات الامم المتحدة.

تعتبر وزارة البيئة هي الإطار المؤسسي الحكومي المعني بتنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية وتحسين البيئة في العراق وأنيطت بها هذه المهمة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣ جاء كتطور طبيعي يعكس الفهم العميق والاهتمام الحكومي بالبيئة ويستجيب للحاجة الملحة لممارسة العمل البيئي من اجل مواجهة التحديات

No.2
(2)

وفي هذا المجال تقوم وزارة البيئة سنوياً ومنذ عام ٢٠٠٤ بإصدار تقرير الواقع البيئي للعراق والذى يعتبر ثمرة للجهد المتواصل في نشر البيانات البيئية بشكل دوري وإتاحتها لإغراض الرقابة والتقييم.

أسباب وأهداف إعداد الاستراتيجية:

وبالرغم من الإنجازات الآنفة الذكر إلا أن وزارة البيئة رأت الحاجة الملحة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة وذلك للأسباب الهامة التالية:

١. تطوير نوعية حياة السكان في العراق من المنظور البيئي والصحي ومصادر العيش، وحماية البيئة الطبيعية بجميع انواعها وتوظيف الممارسات المستدامة وتوفير الدعم لها.
٢. تقييم وحصر كافة القضايا ذات العلاقة والمرتبطة بالواقع البيئي في العراق مع اقتراح الحلول والبدائل السليمة بيئيا، واعتماد مبدأ التكنولوجيا الخضراء.
٣. وضع دليل استرشادي للمسؤولين عن شؤون البيئة في قطاعات الدولة المختلفة (الوزارات، الدوائر والمؤسسات غير الحكومية..الخ) للعمل على تطوير السياسات البيئية الجديدة والخطط المستقبلية.
٤. الحد من الاثار البيئية المحتملة والمتسببة في تدهور البيئة، وبناء وعي مؤسسي وتثقيفي للمحافظة على البيئة ، ووضع خارطة طريق واضحة لتطبيق مبادئ الإدارة البيئية السليمة للمشاريع المختلفة ، والاستخدام الامثل للموارد البيئية من دون هدر او اضرار بالواقع البيئي الطبيعي او اخلال بالتوازن الايكولوجي او التنوع الاحيائي.
٥. وضع حلول إستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى لمشاكل المتغيرات البيئية العالمية (تغير المناخ) وانعكاسها على المستوى المحلي والاقليمي، وضمان تعزيز الدور التفتيشي والرقابي لاجهزة وزارة البيئة وبناء القدرات اللازمة في مجال انظمة الرصد البيئي المتقدم
٦. المساهمة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع سواء أكانوا مؤسسات او افراد في عملية صنع القرار والمساهمة في تطبيقه. تطوير منظومة (او منظومات) معلوماتية متخصصة في تحديد وحصر المشاكل والاضرار البيئية وطرق قياسها وكيفية السيطرة عليها. وضع خطط لادارة الازمات والكوارث البيئية المحتملة الحدوث سواء ذات اسس طبيعية أوغير طبيعية.

وتهدف الإستراتيجية بشكل اساسي إلى وضع ورسم السياسة البيئية، ووضع الخطط البيئية، وتنفيذ وتطبيق الخطط البيئية، والتدقيق واجراء التقويم والتقييم، ومراجعة نظام الادارة. ان اعتماد الإستراتيجية

NO,2
(3)

الوطنية للبيئة على سياسات فعالة وتشريعات وإستراتيجيات صحيحة في العمل البيئي وكذلك وجود برامج مراقبة وتطبيق للقوانين البيئية بصورة صحيحة مع ادخال الاعتبارات البيئية ضمن جميع الخطط والمناهج والإستراتيجيات التنموية في البلاد مع الاعتماد على مبدأ نشر الثقافة والوعي البيئي في المنظومة الاجتماعية.

كل ذلك يضمن التطبيق الامثل لاهداف هذه الإستراتيجية على المنظورين القريب والبعيد وتحقيق الآتي:

١ ضمان بيئة صحية متوازنة للفرد والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية من التلوث.

٢ نشر ثقافة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة كمفهوم اساسي لدى الاجيال القادمة في التفاعل مع التحديات البيئية التي يواجهها العراق.

٣ اعتماد مبادئ التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الاخضر والسياحة البيئية ومفاهيم خاصة بتغيير نمط وانواع الوقود المستخدم إلى انماط وقود جيدة اقل ضرراً على الانسان والبيئة.

٤ رفع وزيادة مفاهيم العمل التطوعي على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات وتشجيع منظمات المجتمع المدني بهذا الخصوص بما يؤدي الى خلق واقع ومفاهيم جديدة للقيم الخاصة بالعمل التطوعي البيئي وعلى جميع المستويات الاجتماعية والطبقية في المجتمع..

٥ تطبيق مبدأ تغريم الجهة التي تسبب التلوث سواء كانت مؤسسات حكومية او غير حكومية او مؤسسات اعتيادية او معنوية او اشخاص وافراد والذي سوف يؤدي بالنتيجة الى حث المجتمع على تبني معايير واساليب بيئية يطورون فيها ممارساتهم من اجل تقليل المخاطر على البيئة ، وعلى سبيل المثال اتباع مبدأ مبادلة التجاوز في صيانة البيئات المختارة وتعويض الاضرار.

٦ الزام الجهات المنتجة أو المستوردة للمنتجات المختلفة بتطبيق الفقرات المتعلقة بأنشطتهم في الاطار المؤسساتي والقانوني للإستراتيجية الوطنية للبيئة والتي تضمن تقليل استخدام الوقود الاحفوري وتقليل النفايات الناجمة عن عمليات الانتاج والتصنيع بالإضافة الى تطوير المنتجات لتصبح قابلة لاعادة التدوير.

٧ تطبيق مبدأ الـ 4R (Reduce , Recycle , Reuse, Recovery) والمتضمن التقليل والتدوير واعادة الاستخدام والشفاء في جميع تفاصيل الإستراتيجية البيئية الوطنية بما يضمن الاستخدام الامثل للموارد بدون الحاق الضرر بالبيئة.